المملكة المغربية

مجلس المستشارين

عبد اللطيف أعمو
عدي الشجيري
التقدمو الاشتراكية

# تدخل

## المستشارين عبد اللطيف أعمو وعدي شجري

## بمناسبة مناقشة

## لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

# لمشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية

03 يناير 2019

www.ouammou.net

# مداخلة الأستاذ عبد اللطيف أعمو

# بمناسبة المناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 44.18

# يتعلق بالخدمة العسكرية

**الخميس 03 يناير 2019**

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني،**

**السيدات والسادة المستشارون،**

**يعد تقديم مشروع قانون رقم 44.18 المتعلق بالخدمة العسكرية مناسبة للوقوف وقفة تأمل في مسار بلادنا، وما عرفه مجتمعنا من تحولات عميقة تشمل كل جوانبه، وانعكاسات هاته التحولات على الأجيال المتعاقبة منذ ستينات القرن الماضي، التي عرفت صدور المرسوم الملكي رقم 137.66 بتاريخ 9 يونيو 1966 بمثابة قانون يتعلق بإحداث وتنظيم الخدمة العسكرية، الذي دام 40 سنة قبل إلغاءه في سنة 2006 وترك المجال فارغا إلى الآن، حيث بادر صاحب الجلالة في خطابه أمام أعضاء مجلسي البرلمان يوم 12 أكتوبر 2018، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، إلى التذكير بضرورة إعادة العمل بالخدمة العسكرية تنفيذا لأحكام الفصل 38 من الدستور لتمكين المواطنات والمواطنين من الدفاع عن الوطن وعن وحدته الترابية من جهة، واستجابة إلى حاجيات تمكين المجتمع من الاستفادة من التراكمات الإيجابية التي تحققت في نمو وتطور القوات المسلحة الملكية منذ الاستقلال إلى الآن.**

مما يعتبر قيمة إضافية ضمن الملكية العمومية لكل المغاربة يمكنهم من الاستفادة منها تربويا وعلميا وانضباطا ومسؤولية في بناء قاعدة منظومة القيم الوطنية وتحقيق المواطنة.

إن الرجوع إلى العمل بنظام الخدمة العسكرية يعيدنا إلى المبادئ المفصلة في صميم المشروع، والتي هي نفسها المبادئ الواردة في المرسوم الملكي لسنة 1966، وإن كانت الظروف تغيرت بشكل كبير، ولكن هذه المبادرة تمكن في نفس الوقت من ملامسة تطورات المجتمع المغربي الحاضر، وبالخصوص في عهد دستور 2011، الذي هو صك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية لكل المواطنين.

إن الرجوع إلى نظام الخدمة العسكرية في ظروف تجذير حق المساواة بين الرجل والمرأة وتشخيص الفوارق الاجتماعية والمجالية بقصد التصدي للحلول الملائمة لها، وفي أجواء تتزايد فيه المخاطر بمختلف أنواعها، بتوقعات قد تكون وخيمة – لا قدر الله- خصوصا المرتبطة منها بمخاطر الكوارث الطبيعية بسبب التقلبات المناخية وتزايد تعقيداتها في المستقبل، في مجتمع عرف ثورة رقمية ، مما أصبح معه التواصل الآني شيئا ملموسا وطبيعيا يعيشه الإنسان منذ الفترات الأولى من حياته، وفي محيط تتحكم فيه قواعد السوق والأنظمة الاقتصادية التي لم تعد النظريات التقليدية تحيط بها. مما يهدد بتزايد عواقب الفقر والخلل في التوزيع العادل للثروة.

أجواء عرفت فيه إشكالية الهوية تعقيدات تظهر من حين لآخر على شكل انفجارات تؤدي إلى خلق توترات محلية وإقليمية وجهوية، وفي

أجواء أصبحت فيه إشكالية التنقل والهجرة صعبة الضبط، إضافة إلى تزايد مخاطر الإرهاب وعدم الاستقرار.

في كل هاته الأجواء، طرح سؤال مدى ملائمة تفعيل كل الآليات المتوفرة لتمكين المجتمع من الدفاع عن مكتسباته في الاستقرار والتنمية والدفاع عن النفس وعن الهوية والوطن.

ولا يجادل أحد في أن التجربة الميدانية والعلمية للقوات المسلحة الملكية، وما تتوفر عليه من أرصدة معرفية وعملية في بث روح الانضباط واليقظة، جعل لها صيتا إيجابيا فرضت به الاحترام وطنيا ودوليا، زيادة على مكانتها في قلوب المغاربة والعطف المتبادل على الدوام، بفضل ما تقوم به هذه القوات من جهد في سبيل الدفاع عن وحدة البلاد وصون أمنه والحفاظ عن استقراره.

ومن هذا المنطلق، فإن مشروع قانون العودة إلى الخدمة العسكرية ما هو في الحقيقة إلا الإقرار بدور هيئات القوات المسلحة الملكية في بناء المجتمع، بجانب الدفاع عن صورة الوخن كمدرسة متكاملة للرقي والاندماج، ويساهم في ذلك ما حققته عبر تجربتها وتبادلاتها لتساهم بذلك بأسمى خدمة في بناء الوطن.

ومن جهة أخرى، فإن القوات المسلحة الملكية عرفت تطورا كبيرا بجانب تطور المجتمع المغربي وتمحوره حول الدفاع عن الوحدة الوطنية بجبهة داخلية متماسكة وقوية، حاملة لروح مبادئ وفلسفة المسيرة الخضراء،

والتعبئة المستمرة حول الثوابت إلى غاية اللحظة. وهو ما واكبته باستمرار تجربة تطور قواتنا المسلحة الملكية.

لسنا بحاجة إلى المزيد من المقارنة بين الظروف التي صدر فيها المرسوم الملكي لسنة 1966 والظروف التي نحن بصدد مناقشة مشروع قانون 44.18 فيها في سنة 2019، لأن بينهما تناغما في القيم والأهداف والمرامي واختلافا في البواعث والمبررات، لكون مجتمع اليوم أصبح بحاجة إلى كل الأذرع القوية لضمان ربح رهان المستقبل.

وفي هذا الإطار، جعل مشروع قانون رقم 44.18 متناغما ومتكاملا في الأهداف، سواء تعلق الأمر بروح الانتماء للوطن وبناء وتعزيز التماسك الوطني أو في مجال فتح الفرص لاندماج الشباب المغربي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية أو فتح المجال للتعريف بالحركية والديناميكية التي تعرفها الأدوار الأساسية التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية للدفاع عن حوزة الوطن والمساهمة في عمليات حفظ الأمن والسلم وفي عمليات فك العزلة والمساعدة الطبية الإنسانية، أو تعلق الأمر بالحاجة الملحة إلى تكوين قاعدة من القوات الاحتياطية الاحترافية.

كل هاته الأهداف من شأنها أن تعزز ديناميكية انفتاح القوات المسلحة الملكية على المجتمع وديناميكية بناء مجتمع حديث ضامن للحريات والاختلاف وضامن لحرية التعبير والمساواة وضامن لتوسيع مجال المنافسة والمبادرة في مجال الابتكار والإبداع.

ومما يميز هذا المشروع أنه بقدر ما هو وسع في حقل الأهداف النبيلة التي أعلن عنها بقدر ما جعل مقاربة المرونة أداة لتنفيذه عبر مراسيم تطبيقية مواكبة لتنفيذه.

مما يتبين من خلال جعل الترشيح التلقائي للخدمة العسكرية بيد المغاربة المقيمين في الخارج دون حرج أو ضغط أو فرض، ونفس الشئ فيما يتعلق بمعالجة الواجب المترتب عن المساواة بين الرجال والنساء ، وما تفرضه ضرورة اعتبار موقع النساء حتى لا يحرمن من واجب وطني.

وفي نفس الوقت، فإن الإقرار بذلك يقتضي ربطه مع استطاعتهن ورغبتهن في ذلك.

كما استحضر قيمة التطوع رغم عدم ذكرها بالإسم كمقاربة إضافية لجعل المشروع مرن التنفيذ.

ومن سمات هذا المشروع كذلك، أنه وسع في مجال الاعفاءات نوعا وعددا ، مستحضرا في ذلك التناغم بين الحقوق والواجبات والتمكين من حق المشاركة في الواجبات الوطنية.

إنها سمات تؤشر في الواقع بأن المشروع يؤرخ لمجتمع جديد يحتاج إلى دعمه بكل مكوناته وآلياته باعتبار أن القوات المسلحة الملكية جزء من هذا المجتمع.

وهذا ما جعلنا نعتبر هذا المشروع قيمة إضافية ، ليس فقط في مجال التشريع ، بل كذلك في مجال دعم استكمال بناء مشروع وطني حداثي متقدم، يعتمد قيم المسؤولية والمبادرة وحب الوطن.

وشكرا.